Journal Of the Iraqia University (73-5) March (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

تاريخ العراق الاقتصادي منذ نهاية الحكم العثماني وحتى عام ١٩٥٨

م.م. ماجد خالد احمد عيسى

جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية

The economic history of Iraq from the end of Ottoman rule until 1958

Majed Khaled Ahmed
University of Baghdad / College of Education, Ibn Rushd for Human Sciences .
Majed.K@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

الملخص

إن موضوع دراسة تاريخ اقتصاد العراق منذ نهاية الحكم العثماني يحمل دراسة موضوعية تحدد عوامل المرحلة الاساسية لتدهور الاقطاع ونشوء الرأسمالية كما له اهمية استثنائية كون هذه الحقبة مثلت تأسيس الدولة العراقية الحديثة وما واجهتها من تحديات من الممكن ان تؤثر على مستقبل كيانها , لابد لكل دولة حديثة النشأة ان يكون لها اقتصاد ترتكز علية في بناء مؤسساتها والحفاظ على نموها . يسلط الباحث الضوء على قطاع الزراعة والصناعة والتجارة ودورها في تثبيت اركان اقتصاد العراق في تلك الفترة كما لم يغفل عن اهمية اكتشاف النفط الذي اصبح فيما بعد من اهم موارد الدولة الاقتصادية في بناء مؤسساتها ووضع الخطط المستقبلية لها . **الكلمات المفتاحية : العهد الملكي , اقتصاد العراق , بريطانيا .**

Summary

The subject of studying the history of Iraq's economy from the end of Ottoman rule until 1958 carries an objective study that identifies the factors of the basic stage of the decline of feudalism and the emergence of capitalism. It also has exceptional importance because this era represented the founding of the modern Iraqi state and the challenges it faced that could affect the future of its entity. Every newly established state must It will have an economy upon which it can build its institutions and maintain its growth . The researcher sheds light on the agriculture, industry and trade sector and its role in stabilizing the pillars of Iraq's economy in that period. He also did not overlook the importance of the discovery of oil, which later became one of the state's most important economic resources in building its institutions and developing future plans for it. Keywords : Ottoman rule, Iraqi Economy, Britain

المحور الاول : تاريخ العراق الاقتصادي في نهاية الحكم العثماني

اعتمد اقتصاد العراق في العهد العثماني على الزراعة بشكلٍ رئيس وكان شيوخ العشائر ينوبون عن الحكومة في تنظيم العلاقات الاقتصادية داخل قبائلهم وفي استيفاء الضرائب المفروضة على فلاحيها . وخلال عهد الوالي العثماني مدحت باشا عمل على انتظام تسلم ضريبة العشر من شيوخ السعدون بتحويلهم الى مشيخة مستقلة مسؤوله امامه عن جباية الضرائب . وفي تلك المدة عملت الحكومة العثمانية على توطين الكثير من القبائل البدوية التي كانت مصدر قلق دائم لها , وعلى الرغم من محدودية استجابة غالبية تلك القبائل لمشروع التوطين إلا ان بعضها فضلت الاستقرار وتوجهت نحو حرفة الزراعة للحصول على مورد اقتصادي ثابت الامر الذي زاد من المساحات الارض المزروعة وادى بدوره الى زيادة مدخول الدولة الضريبي منها , امام تلك الاستفادة لجأت الحكومة لاستخدام اسلوب القوة في اجبار القبائل على التوطين , فضلاً عن استحداثها

لنظام الطابو الذي عد من العوامل المهمة والحاسمة في استقرار الكثير من القبائل البدوية .وفي ذلك الشأن ذكر الدكتور محمد سلمان حسن بأن توطين القبائل البدوية في قرى ثابتة قد غيرا بشكل واضح من ديموغرافية المنطقة وتركيبتها السكانية اذ اصبحت تركيبة اقليمية شبة بدوية مستقرة معتمده في معيشتها على تربية المواشي وزراعة بعض المحاصيل الزراعية مثل القمح والشعير. اما ستيفن همسلي لونكريك فقد وصف سياسة الحكومة العثمانية خلال العهود الاخيرة من سيطرتها على العراق بأنها سياسة اعتمدت بشكلٍ اساس على استخدام اسلوب البطش والقوة وتسيير الحملات العسكرية لإجبار القبائل على الاستيطان والعمل بالزراعة , ولما كان هذا الاسلوب منافياً لروح التطور والحداثة في تلك المرحلة ، فقد اعلنت الكثير من القبائل عصيانها ونظمت انتفاضاتٍ عدة بالضد من الحكومة اتخذت بعضها طابعاً سياسياً بينما ركز بعضها الاخر على قضايا ملكية الارض ومنها انتفاضة آل السعدون وانتفاضة بني لام بقيادة غضبان البنية وغيرها . كما عزز انفصال شيوخ الكويت عن التبعية للدولة العثمانية وخضوعهم للحماية البريطانية من رغبة القبائل في العراق بالانفصال عن الحكومة العثمانية . يرى الباحث ان القبائل البدوية العراقية لم تتأقلم مع روح الحداثة والتطور لذلك رفضت سياسة الاستقرار هذا من جانب ومن جانب اخر اعتمدت بشكل اساس في معيشتها على رعي الحيوانات فكانت كثيرة التنقل والترحال بحثاً عن الماء والنبات ، فضلاً عن إن اسلوب القوة الذي حاولت الحكومة من خلاله ارغام تلك القبائل على استقرار لم يكن ذو تأثير كبير لاسيما وانها اعتادت على الغزوا لبعضها البعض جزءً من موروثها وبالتالي تهيأت لأية مواجهه او فرض ارادة جديدة عليها .

المحور الثاني : اقتصاد العراق في عهد الاحتلال البريطاني

بعد ان احكمت بريطانيا سيطرتها على العراق سعت لربط اقتصاده بالاقتصاد العالمي الرأسمالي . ففي قطاع الزراعة عملت على استقطاب بعض رؤساء العشائر وكبار الملاكين الى جانبها , مما عزز من مكانة النظام العشائري فاصبح شيخ العشيرة هو المسؤول عن افراد عشيرته امام السلطة البريطانية التي سمحت له بالاستيلاء على الاراضي الاميرية التابعة للدولة كما وأغرته بالأموال ، وأوكلت إليه مهمة جمع الضرائب التي عمل على استحصالها بشتى الوسائل المتاحة . وباستثناء تقوية سلطة رؤساء العشائر الموالين لها وزيادة مردودها المادي من الضرائب المفروضة على الفلاحين الى ضعفي ما كانت عليه ايام العثمانيين ، فإن سلطة الاحتلال البريطاني لم تبذل اي مجهودٍ يذكر في تطوير هذا القطاع وذلك ما اشار إله الدكتور كمال ديب عندما ذكر ان بريطانيا لم تغير شيء اثناء احتلالها بل سارت على نفس النظام القديم والبدائي في مجال الزراعة لاسيما بعد ان علمت تماماً بتوفر كميات كبيرة من الثروة النفطية في باطن الاراض ، معللا ذلك بان همها لن يكن تطوير اقتصاد البلد بقدر ما كان استغلال كل ثرواته لمصلحتها . اما ابناء البلد فقد بقيه الجهل والتخلف سمةً ملازمةً لهم ولاسيما المناطق الجنوبية التي غلب عليها النظام القبلي الاقطاعي . يرى الباحث ان ذلك يعد جزءً من طبيعة الدول الاستعمارية الساعية خلف مصالحها دون الالتفات لإصحاب الارض وفي قطاع الصناعة فقد كرست بريطانيا ومنذ بداية دخول قواتها الاراضي العراقية مساعيها لإقامة مصانع عديدة ومتنوعة وذلك لسد احتياجات جيشها ، كما اقدمت على افتتاح عدد من المدارس الصناعية في بغداد من اجل تخريج الحرفيين للاستفادة منهم في مصانعهم داخل العراق وخارجه . وبالمقابل فقد حاربت بناء اي مصنعٍ محلي من شأن ابناء البلد الاستفادة منه في تطوير اقتصادهم . كما يصف المؤرخ مهند عبدالكريم ابو رغيف الصناعات العراقية بانها كانت حرفية يدوية في غالبيتها واثناء دخول البريطانيين فتحت اسواق العراق للبضائع الاجنبية فيما اغلقت الكثير من الورش ابوابها . وعلى صعيد التجارة فقد برز (الكومبرادور) اي وكلاء الشركات الرأسمالية البريطانية في المدن ولأرياف من اجل تولي مهمة تسيير التبادلات التجارية ما بين الريف والمدينة .ولما لاقت القوات البريطانية صعوبة التنقل داخل الاراضي العراقية بسبب وسائل النقل البدائية فقد سعت بريطانيا لإقامة سكك حديد تربط مناطق العراق ببعضها . وعملت ايضاً على تطوير ميناء البصرة الذي عانى الاهمال اذ افتقر حينذاك لأرصفة التحميل والتفريغ فضلاً عن اماكن التخزين والى اي نوع من الرافعات , وما ان حل عام ١٩٢٠ حتى انتقل الميناء من السلطات العسكرية الى المدنية .

المحور الثالث : اقتصاد العراق في عهد الانتداب البريطاني

مع اعلان بريطانيا انتدابها على العراق في ايار عام ١٩٢٠ ومن ثم تأسيسها الحكم الملكي فيه لم يشهد اقتصاده تطورا ملحوظاً على كافة القطاعات الزراعية و الصناعية و التجارية على حدٍ سواء ويعود ذلك في جزءٍ كبير منه الى طبيعة المجتمع الذي ألف الوسائل البدائية و التقليدية في الانتاج . فضلا عن اهمال الوزارات العراقية المتعاقبة لأهمية وضع الخطط الجدية لتطوير الاقتصاد ، أما حكومة الانتداب فكان همها الاول والاخير هو ان تجعل من العراق سوقاً لتصريف منتجاتها دون العمل على تطوير امكاناته الذاتية .عززت حكومة الانتداب البريطاني ايضاً من خلال مدها لشيوخ ووجهاء العشائر بالأموال الفوارق الطبقية بين افراد المجتمع الريفي اذ بدى البذخ والثراء ظاهرين على كبار الاقطاعيين بينما

رزخ الفلاحين تحت اوضاعٍ مادية سيئة . فضلاً عن ذلك اوجدت حكومة الانتداب البريطاني فئة من الملاكين عرفوا (بملاكين المدن) وعملت على تعزيز نفوذهم على حساب شيوخ العشائر الذين رفضوا وجودها لاسيما من شاركوا منهم في ثورة العشرين , فكان لتلك السياسة التعسفية نتائجها السلبية فعلى صعيد الزراعة فقد شهدت نقصاً في اليد العاملة بفعل هجرة اعداد كبيرة من سكان الارياف الى المدن . يرى الباحث إن ما حدث من هجرة ليس سببها الملاكين فقط او السياسة البريطانية المتبعة بل هناك عوامل عدة سهلت عملية الهجرة هي ما شهدته الدولة العراقية من إتساع في مؤسساتها العسكرية والخدمية ومنها تأسيس الجيش والشرطة اضافة الى انشاء السكك الحديدية وتطوير المواصلات التي سهلت عملية تنقل المواطنين بين مناطق العراق بحثاً عن العمل وما ان تم اكتشاف النفط في العراق في الرابع عشر من تشرين الاول عام ١٩٢٧ حتى اصبح محط انظار كبريات الشركات النفطية البريطانية والامريكية على حد سواء ، فشهد اقتصاد العراق بداية مراحل انتعاشه , في وقت سعت فيه حكومة الملك فيصل الاول لتأمين مساعدة تلك الشركات لها في اقناع حكوماتها بالتدخل لصالح ضم الاراضي الكويتية الى العراق بهدف ضمان استمرارية تدفق الصادرات النفطية عبر خطوط انتاجها ، الا ان تلك المساعي لم تجد نفعا .وهو ما عبر عنه الدكتور احمد ساجر جسام بان تلك الخطوة(اي ضم الكويت الى العراق) كان بإمكانها ان تعزز مكانة العراق الاقتصادية والبحرية على حد سواء الا ان سياسة بريطانيا وارتباطها الوثيق بأسرة آل الصباح حال دون تحقيقها . يرى الباحث ان الملك فيصل حاول استغلال تكالب الدول الاستعمارية وتنافسها على نفط العراق بغية استرجاع الكويت جزءً من الاراضي العراقية إلا انه اخفق في ذلك لان تلك الدول وبطبيعة الحال لن تكن لتغير من سياستها الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط في وقت ادركت فيه امكانية تحقيق اهدافها النفطية في المنطقة دونما تقديم اي تنازلٍ يذكر.

المحور الرابع : اقتصاد العراق بعد دخوله عصبة الامم حتى عام ١٩٥٨

بقيت الزراعة عماد الاقتصاد العراقي حتى بعد استقلال البلاد ودخولها عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، الا انها شهدت تطوراً تدرجيا ملحوظاً ، اذ ادخلت الحكومة في اطار سعيها لدعم قطاعات الاقتصاد كافة الآلات الزراعية سوق العمل، وانشأت الجمعيات زراعية التي كانت مهمتها تنظيم العلاقات بينها و وبين الفلاحين , الذين بادرت ايضا بتوزيع الاراضي الاميرية عليهم , ويرى عبد الرحمن الجليلي ان اللجان التي انشأتها الحكومة للأشراف على الجمعيات والاهتمام بقنوات الري وادخال اساليب المكننة الحديثة كان لها الدور الاكبر في تطوير القطاع الزراعي.وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي ، فلم يحظ بالاهتمام الكافي ، فعلى الرغم من اصدار الحكومة العراقية قرارات عدة من شأنها تشجيع الصناعات الوطنية الناشئة واعفاء اصحابها من بعض الضرائب وتقديم القروض اليهم ، الا ان الطاقة الانتاجية بقيت ضمن اطار سد الحاجات المحلية فقط الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، توجهت الحكومة لتطويره بشكل يليق بمكانة العراق الدولية لاسيما في حقبة الخمسينيات اما قطاع التجارة والذي عد من الركائز المهمة لاقتصاد العراق إذ انه يعطي مواطنو البلاد فرصة الحصول على السلع والخدمات التي لا يمكن توفيرها محليا او تلك التي تكون باهضه الثمن في حال انتاجها داخلياً . فقد اخذت التجارة العراقية بالتطور تدريجيا ايضا ، إذ عاودت الانتعاش عام١٩٣٣ في اعقاب سني الازمة الاقتصادية العالمية ، وفي هذا الصدد يرى الباحث زيد رحمان عبود الفارق الواضح بالعجز المالي ما بين الاستيراد والتصدير في تلك السنة اذ كانت قيمة البضائع المستوردة تقدر (٥٦١ مليون) اما البضائع الصادرة فتقدر (٣٢٣ مليون) وهنا يبين لنا مقدار العجز الكلي والذي يقدر ب(٢٣٨ مليون) ثم اخذ بالتحسن الملحوظ في عام ١٩٣٦ إلا انه لم يكن بالمستوى المطلوب كما اصدرت الحكومة العراقية مرسوم (٥٨) لسنة ١٩٣٩ حول تنظيم الحياة الاقتصادية من اجل انعاش القطاع التجاري, الا انه وما ان قامت الحرب العالمية الثانية حتى انتكس مرة اخرى بفعل العمليات الحربية التي حالت دون استمرار عمليات الاستيراد والتصدير ، الا ان الامر عاد بالفائدة على صعيد التجارة الداخلية بفعل زيادة الحاجة لتبادل المنتوج المحلي لسد الاحتياجات اليومية . وما ان انتهت الحرب حتى حاولت الحكومة استعادة سيطرتها على الاوضاع إذ اشترطت على التجار الحصول على اجازة تجارية من غرفة تجارة بغداد للسماح لهم بمزاولة المهنة , فيما حصرت بيدها استيراد بعض المواد المهمة منها الشاي والسكر والنسيج للحد من المضاربات التي تؤدي الى ارتفاع اسعارها في الاسواق المحلية تَعرضت التجارة العراقية الى انتكاسة جديدة تزامنت مع نزوح اعداد كبيرة من العائلات اليهودية الى خارج البلاد لاسيما وان غالبيتها كانت تعمل في مجال التجارة والمصارف البنكية . دفع هذا النزوح الحكومة العراقية لاتخاذ التدابير الازمة لمنع انهيار الاقتصاد ومن بينها عقدت سلسلة من المعاهدات التجارية عام ١٩٥٢ إلا نها لم تعط النتائج مطلوبة في انعاش التجارة وتنظيمها . مما دفع بها لرفع سقف استيرادها من السلع الى (١١ مليون دينار) . اضف الى كل الازمات السابقة التي مرت بها التجارة العراقية ، فأن للبريطانيين يد في تدهورها وذلك من خلال ظاهرة التضخم النقدي الذي اتبعوه مع الحكومة العراقية لكي يبقى مرتبطاً باقتصادها ويستمر كسوق لتصريف فائض انتاجها من السلع والخدمات الاستهلاكية . ومن هنا يرى الباحث ان وضع التجارة قد تأثر بطبيعة الاوضاع العالمية بدأ من الازمة الاقتصادية ومروراً بالحرب العالمية الثاني ومن ثم الحرب العربية

– الصهيونية هذا فضلاً عن التحكم البريطاني في هذا القطاع المهم اما النفط الذي عد من اهم موارد البلاد الاقتصادية بعد اكتشافه بكميات كبيرة عام ١٩٢٧ فكما مر ذكره سابقا فقد اصبح محط تكالب كبريات الشركات النفطية لاسيما بعد دخلت الولايات المتحدة الامريكية على خط الصراع بحصولها على نصيب من شركة النفط التركية والتي تغير اسمها الى (شركة النفط العراقية عام ١٩٢٨), وعلى الرغم من ذلك فأن كميات انتاجه في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت محدودة مقارنة بدول الجوار , فضلا عن ان عوائد العراق النفطية بقية ثابتة حتى مع تزايد نسب الانتاج بفعل الاتفاقيات المبرمة ما بينه وبين الشركات الرأسمالية التي لم تعط البلد المنتج الا نسبة قليلة جدا من الارباح . استمرت الشركات الاجنبة باستغلالها موارد البلاد النفطية حتى عام ١٩٥٢ إذ تمكنت حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد من ارغام شركات الامتياز النفطي على ابرام اتفاقية في شباط من العام نفسه اعطت للعراق (٥٠ %) من الارباح . فاستثمرت تلك الارباح في مشاريع اعمار البلاد وقدرت قيمتها عام ١٩٥٣ بـ (٥١٣٨٨١٥٣ باون), وعلى الرغم من تلك العوائد إلا ان العراق بدى متأخراً عن دول الجوار في مجال استثمار نفطه ، و لاسيما ايران التي اعلنت عن تأميم نفطها عام ١٩٥٣ , فيما بقيت الشركات النفطية حتى ذلك العام تماطل في تطبق جميع البنود المتفق عليها مع العراق .

قائمة المصادر :

١ – اسماعيل نوري مسير الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢ , رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد , ١٩٨٩ .

٢ – عبد الرحمن الجليلي , محاضرات في اقتصاديات العراق , مطبعة الرسالة , القاهرة , ١٩٥٥ .

٣– حوراء علي حسين المسعودي , دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد , ٢٠٢١ .

٤ – ستار علك الطفيلي , التطورات الاقتصادية في العراق في خلال فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١ – ١٩٣٢ , جامعة بابل كلية التربية الاساسية , مجلة العلوم الانسانية , المجلد الاول , العدد: ٩ .

٥ – فاضل محمد رضا الشرع , تجارة العراق الخارجية ١٨٦١ – ١٩٣٢ , ديوان الوقف الشيعي .

٦ – هلال ناجي , اقتصاد العراق في عامين , الدار القومية للطباعة والنشر , مصر , ١٩٦٩

٧ – بشار فتحي جاسم العكيدي , صراع النفوذ البريطاني الامريكي في العراق ١٩٣٩ – ١٩٥٨ , دار المنهل للنشر والتوزيع, عمان , ٢٠١١

٨ – محمد سلمان حسن , التطورات الاقتصادية في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ – ١٩٥٨ , ج١ , المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع , بيروت , ١٩٦٥ .

٩ – مهند عبدالكريم ابو رغيف , الاحداث السياسية في العراق وانعكاساتها على الوعي الاجتماعي أبان العهد الملكي (١٩٢١م – ١٩٥٨ م , دار الشؤون الثقافية العامة , ط١ , بغداد , ٢٠١٣ .

١٠ – كمال ديب , موجز تاريخ العراق من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية , مكتبة المنهل للنشر والتوزيع , الاردن , ٢٠١٣ .

١١ – زيد رحمان عبود , الاوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٢١ – ١٩٤٥ , جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الانسانية / قسم التاريخ , ٢٠٢٣ .

١٢ – كاظم حبيب , لمحات من عراق القرن العشرين , م ٣ , ج١ , دار اراس للطباعة والنشر , اربيل , ٢٠١٣

١٣ – ---------- , لمحات من عراق القرن العشرين , م ٤ , ج١ , دار اراس للطباعة والنشر , اربيل , ٢٠١٣ .

١٤ – ستيفن همسلي لونكرك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٥٠ تاريخي . سياسي . اجتماعي واقتصادي ، ج٢ ، ترجمة: سليم طه التكريتي ، مطبعة الفجر ، بغداد ، ١٩٨٨ .